قضايا سياسية

اسم المقال: المقيد والحر في التوجه التركي نحو الشرق الاوسط
اسم الكاتب: د. معمر منعم العمار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1542
تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 19:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المقّيد والحر في التوجه التركي نحو الشرق الاوسط

The Restricted and the Free in the Turkish Orientation towards the Middle East

د.معمر منعم العمار*

الملخص

التمس الاتراك ، نخبا وحكومات ، من سطوة العقيدة لديهم ، مسوغات تشكيل منظومتهم القيمية الكيانية ، مرسخين بادائهم حتميات الاستراتيجية والسياسة معا لصالح دورة البناء المتجددة التي باتت على مر تاريخ الجمهورية التركية . الضابط النظمي لديمومة النظام السياسي التركي منذ نشأته عام 1924م واعتماده المبادئ الكمالية التي ناوّر الساسة الاتراك في استدعائها او مزجها مع مايمتلكونه من ارث تاريخي كما هو الحال مع ماأبدعوا من نظريات بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 . اذ نظرية التحول الحضاري ونظرية العمق الاستراتيجي . وفي ذهنهم ان الاستراتيجية هي قيادة وتوجيه لاتوجه فقط ، وهذا ماجعل تركيا تعيد قراءة مكانة الشرق الاوسط في مدركاتها الاستراتيجية وبرامجها السياسية حتى نسجت من مخيالها الواسع مقترحات مناوبة لتوجهها نحوه .

الكلمات المفتاحية : تركيا ـ الشرق الاوسط ـ اردوغان ـ حزب العدالة والتنمية .

Abstract :

The Turks, elites and governments, sought, from the dominance of their faith, justifications for the formation of their entity value system, anchoring in their performance the imperatives of strategy and politics together in favor of the renewed construction cycle that has become throughout the history of the Turkish Republic. The regulatory officer for the permanence of the Turkish political system since its inception in 1924 AD and its adoption of the Kemalist principles that Turkish politicians maneuvered to summon or mix with their historical legacy, as is the case with the theories they created after the Justice

*باحث اقدم .

and Development Party came to power in 2002. As the theory of civilizational transformation and the theory of strategic depth. In their minds, strategy is leadership and direction, not only direction, and this is what made Turkey re-read the status of the Middle East in its strategic perceptions and political programs until it wove from its wide imagination alternate proposals to direct it towards it.

key words :Turkey - Middle East - Erdogan - Justice and Development Party.

المقدمة :

لم يعد البحث في الاستراتيجية التركية الشاملة لاسيما ببعده التاريخي ، يمثل ترفا فكريا وحاجة دراسية ابتدائية ، بل حاجة اساسية من دونها لا يستطيع الباحثون والدارسون ايا كان ميلهم واهتمامهم الا الوقوف عندها تبعا لمسوغات كثيرة تتجاوز القراءة التاريخية لنشأة علم الاستراتيجية، الذي بات يعاني من افتراق مفاهيمي بين الواقعية والتجريبية، ليطغى عليه الميل / الحث القيمي الذي تلبّس معظم الافعال الاستراتيجية وليحقق تدخلا واضحا للسياسة في ادارة معطياته، بعد ان كانت الاخيرة تعد خارج تفكير الساسة وانتظام حراكهم [1]

واذا ما حاولنا باختصار فك تلك **الاشكالية** ورّد بعض حيثياتها الى التغيير الذي اصاب النظام الدولي واقتراب صناع القرار من استيعاب موجاته ومعطياته على وفق رؤى عدّها البعض فطرية تبعا لروتينية تمييزهم في ما يؤسسه من صور اداء بين المقّيد والحر المتجّدد والمفترض من الخيارات[2] ، الا ان الاصل يبقى شاخصا بعد ان تجاوز صناع القرار الاتراك ، الاستراتيجية والواقعية السياسية وتجريبتها بدليل لهفتهم المتواترة لقراءة ما يمرون به من احداث عبر مشاهد منتجة في حدود الزمان والمكان كجزء من طموحهم في تأهيل توافق تلك المشاهد مع منزلة / مكانة دولتهم [3]

[1] منعم العمار، منازعات الذات ، مكتبة الغفران ، بغداد ، 2021 ، ص51 .

[2] Oliver Schlumbergerm Debating Arab Authoritarianism: Dyanmics and Durability in Non Democratic Regimes Stanford Stanford، university press ، 2006 ، p p 19-23

[3] احمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ، المجلة العربية للعلوم السياسة ،العدد 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 ، ص 109.

ويسعفنا التاريخ في التحقق من مصداقية ما تقدم، اذ التمس الاتراك ، نخبا وحكومات ، ومازالوا من سطوة العقيدة لديهم ، مسوغات تشكيل منظومتهم القيمية الكيانية ، مرسخين بادائهم حتميات الاستراتيجية والسياسة معا لصالح دورة البناء المتجددة التي باتت على مر تاريخ الجمهورية التركية . الضابط النظمي لديمومة النظام السياسي التركي منذ نشأته عام 1924م واعتماده المبادئ الكمالية التي ناوّر الساسة الاتراك في استدعائها او مزجها مع مايمتلكونه من ارث تاريخي كما هو الحال مع ماأبدعوا من نظريات بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 . اذ نظرية التحول الحضاري ونظرية العمق الاستراتيجي . وفي ذهنهم ان الاستراتيجية هي قيادة وتوجيه لاتوجه فقط [1] ، وهذا ماجعل تركيا تعيد قراءة مكانة الشرق الاوسط في مدركاتها الاستراتيجية وبرامجها السياسية حتى نسجت من مخيالها الواسع مقترحات مناوبة لتوجهها نحوه . فيا ترى ماهي مستدعيات ومآلات ذلك الانجاز ؟ ، وماهي كلفه ؟ ، وكيف تستطيع تركيا التحرر من قيود حركتها حيال الشرق الاوسط ، احداثاً وقضايا ، مشاريع ومصالح ؟ . والاجابة عن كل تلك الاسئلة سنناقشها عبر المفردات الاتية :

أولاً : سطوة التاريخ .. درس في الادارة الاستراتيجية .

ولم تكن تلك القناعة لتحمل حدود قاسية تعيد نظرة الاتراك لانفسهم ولحركتهم الخارجية معاً بل على العكس من ذلك ، زودتهم بفرص مناورة وهوامش حراك ، تدبرّوا عبرها مصالحهم القومية والترويج للمزايا المتركية التي تولدها تلك المصالح للاخر سبيلاً للمحافظة على مكانتها أهميتها الاستراتيجية [2] ورغم كل ذلك بقي صناع القرار الاتراك تواقين للافلات من حالة الاسر التي صادفوها بين اغراء المهمة الدولية وبين ضغوط الحفاظ على (مبدئية) نظامهم السياسي ، وهذا ماجعلهم مغرمين بالمناورة لتخفيف حدة هواجهسم بمزيد من توليد الاهداف ، حتى عدت الاخيرة افتراضات تخطيطية لما ستؤول اليه الاوضاع والوقائع على ضوء التفاعلات الحاصلة بين القطبين ابان الحرب الباردة . الامر الذي زودها بالقدرة على استغلال الفرص التي اسستها نهاية تلك الحرب بفاعلية اداء واختيار ساحاته [3] .

---

[1] جلال ورغي ، الحركة الاسلامية التركية : معالم التجربة وحدود المنوال العربي ، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2010 ، ص69-73 .

[2] عن ذلك الحراك وفرصه : ينظر محمد نور الدين ، تركيا وسوريا من تصغير الازمان الى تصغير الثقة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 392، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص 32-33

[3] خاصة في المناطق التي تمتلك فيها تركيا ارثا ثقافيا وتاريخيا ، للمزيد ينظر: احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولة ، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للداراسات ، الدوحة ، 2010 ، ص168 ومابعدها .

وهكذا كان التغلغل التاريخي للسياسة في بناء قيم الاداء الاستراتيجي التركي قائما ، وان بدا نزوعاً ذاتياً ميزّ سلوك صناع القرار الاتراك منذ نشأة الدولة / الجمهورية التركية [1] . صحيح ان مجالات السياسية اخذت بالانكماش مع الاحداث الداخلية والخارجية المتوالدة والمتسارعة لصالح بناء مقدمات استراتيجية قومية تركية ، الا انها بقيت تعّبر وبصميمة عن الذات التركية الكلية (الانا العليا) التي اتخذت من (الاوربة) نقطة انطلاق ونهاية لها [2] . مما اعدم اية فرصة للتمايز بين متطلبات تركيا الاستراتيجية السياسية معاً [3] . الامر الذي جعل الاتراك لاحقاً وعند اي متغير ، حساسين جداً في التوجه نحو استحضار الفواصل بين تلك المتطلبات عبر استدعاء التاريخ ، وكأنهم يبحثون عن النتيجة ليطمئنوا لمسارهم ، كما هو الحال مع انضمامهم لحلف الناتو قبل ممارستهم لجدار الصد للمد الشيوعي وتسلحوا بـ (القومية) قبل توجههم نحو اسيا الوسطى ، وبـ (العثمنة) قبل توجههم نحو الشرق الاوسط [4] .

لقد بدأ واضحا ان الاتراك ، طوال الحرب الباردة ، مارسوا نوعا من (الشامانية) مع كل حدث اقليمي ودولي ولسان قادتهم على مختلف عقود هذه الحقبة / الحرب ، ان تركيا بحاجة الى بناء نموذج دولاتي لايمكن تحقيقه عبر المخيال فقط ، بل لابد من قراءة واقعية لمتغيرات البيئة الاقليمية والدولية ، تتجاوز وصف (الوكيل) لدى القوى الدولية العظمى ، مثلما تتحاشى العتبة الاولى من التحكم ، شرط ان لايتسرب الشك لقدرتها في التعبير عن نفسها في كل محفل او ساحة .[5]

وهكذا كان هاجس المشاركة في صنع الاحداث الدولية ، ولو رمزياً ، سيزيد من تراكم تجليات / مظاهر المكانة التركية دولياً ، تلك المكانة التي لم يعد القبض عليها مرهونا بتراكم القوة ، بل بالادارة الاستراتيجية ، وهنا وفرت سيطرة النخب العسكرية على بنية النظام السياسي ، على الرغم مما يراها

---

[1] للمزيد عن ذلك النزوع ومخاطره ، ينظر : فيليب غوردون وعمر تشيبينارد تركيا على حافة الهاوية ، ترجمة : فرج الترهوني ، مجلة الثقافة العربية ، العدد 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، 2007 ، ص 121-126 .

[2] جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2009 ، ص7 .

[3] ولهذا السبب تفسر المكانة المحورية لحلف الناتو في الاستراتيجة التركية للمزيد ينظر : اسد ارسلان ، حلف الشمال الاطلسي وموقع تركيا المستقبلي ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد 116 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، 2004 ، ص129 .

[4] Baskin oran ، Turkish foreign policy 1910 – 2006 ; Facts and analyses ، translated by Mustafa skin ، University on Ukha press، Turkey ، 2010 ، pp.16-23 .

[5] Blige corpur Turkish foreign policy making ، international studies association ، New York ، U.S.A ،1997 ، pp.12-15 .

البعض اثماً ، فرصة كبيرة لاخضاع المكانة التركية لنوع من التفكير والتدبّر المركزي الذي تسوغه تعقيدات الداخل والخارج معاً .[1]

وقد كان لهذه السيطرة ، حسنة تاريخية يتفاخر بها الاتراك ، تمثلت بتواتر مطامحهم لاسيما ابان الحرب الباردة ، وتداخلت صفحاتها بشكل هيرارلي (تسلسل هرمي) ، وكأن وجود تركيا كدولة لايستقيم من دون ضبط لنظميته كقوة اقليمية وسطى واتباع معيارية امنية تنظر للقوة الشاملة وكأنها مهمة لامتناهية في ظل تنويعات الاداء السياسي للقوى الفاعلة في الساحتين الاقليمية (الشرق الاوسط) والدولية .[2]

وفي ظل ادراك النخب التركية ، بانه ليس بمقدور دولة واحدة في العالم تحقيق التفوق من العتبة الاولى وصولاً للذروة [3] ، كان تعويلها على المركزية (الدولتية) مع انضمامهم لحلف الناتو ، مقياس التحكّم بمكانة تركيا الاستراتيجية ، وان اردف ذلك بالديمقراطية كعنوان مكمل (لعقد البناء الذاتي) على الرغم مما شهدته من انقلابات عسكرية [4] ، التي وان عدها ، البعض فواصل عدم استقرار سياسي ، كانت فرص تاريخية لتعزيز نهجهم في ترسيخ (الاوربة) كخيار تأريخي عبر الانضمام الى الاتحاد (المجموعة) الاوربي / الاوربية [5]. مثلما سيكون الاستقرار ونمو / نضوج التجربة الديمقراطية التركية سبيلاً لتعلية خيار التوجه نحو الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة [6].

وفي مجرى تحليلة لتأخر الاتراك في توجههم الحقيقي نحو الشرق الاوسط الا بعد انتهاء الحرب الباردة ، رأى (راغب دوزان)، ان ذلك التوجه ، ولو أتى متأخراً ، الا أنه مثل خياراً مقصوداً لمداراة تقلبات السياستين الداخلية والخارجية التي استوعبها زمنياً مبدأ (سلام في الداخل، سلام في الخارج). تلك

[1] عامر علي العلاق ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية ، وانعكاساتة الدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 25 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2008 ، ص 80 .

[2] عن حيثيات ذلك الوصف ، يراجع ، كاظم هاشم نعمة ، تركيا : القوة الوسطى من اتاتوك الى اردوغان ، ج1 ، امنة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017 ، ص 28-29 .

[3] Finkel Andrew ، Turkey : What Everyone Needs to Know new York ، Oxford university press ، 2012 ، p.71.

[4] Hale William ، The Turkish Republic and its Army ، 1923 -1960 ، Turkish studies m No.2،2012 ، pp.194.196 .

[5] عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي – الايراني على العراق بعد عام 2003 من يرثّ الرجل المريض ، تركيا العثمانية ام (ايران الفارسية) ، دار الكتب العلمية ، بغداد 2014 ، ص 20 .

[6] محمد نور الدين ، تركيا: الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدرسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، 1998، ص 205 .

القصدية كانت سبباً في جعل الاتراك منشغلين في بـ (دورة القوة) التي ارادوا توظيفها تبعاً لأتساع فضاء حركتهم وتعدد ساحاته [1]. حتى غدت المرجعية المولدة للخيارات والمجددة للموارد، لا سيما في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي بأبعاده المختلفة وعدم الانسجام الحزبي، ليفقد التوجه التركي نحو الشرق الاوسط (رمزيته) [2] . تلك الرمزية التي ستأخذ بالتبلور مع الحدث الاول المعلن لانتهاء الحرب الباردة، حيث أزمة وحرب الخليج عام 1991 [3].

ثانياً: أدراك الذات .. وبراغماتية التوجه نحو الشرق الاوسط .

ليس من مكرور الكلام التأكيد ، ان تركيا أبان الحرب الباردة، حملت اثقال الغرب الرأسمالي لمواجهة الاتحاد السوفيتي واخطار تمدده بأنضمامها لحلف الناتو، من اجل صيانة امنها القومي. وكان ادائها لهذه المهمة محل احترام كبير من لدن اوربا عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة. فهي لم تكن مجرد جدار صد (حاجز) ضد التوسع السوفيتي في البحر المتوسط ، بل كانت وكيلاً للغرب في الشرق الاوسط وفرت لها الولايات المتحدة الامريكية الممكنات الكثيرة لأداء دورها في احتواء الدور السوفيتي في الشرق والاوسط وقضاياه وكذلك في البلقان [4].

لقد تلقت الاوساط الرسمية التركية (حينئذ) الانضمام للناتو بسرور بالغ وعدّته اعترافاً بمكانة تركيا الجيو – استراتيجية ودورها المأمول في مخططات الغرب الدفاعية، وانه يعد خطوة متقدمة بأتجاه التغريب (التحديث) ودعوة صريحة لتعزيز هويتها القومية. وقد تجاوزت النخب السياسية التركية الحاكمة ذلك السرور ، وزادت من سقف مطامحها ، واخذت تعّد العدة لتمكين قواتها العسكرية لاسيما البرية منها ، بوصف تركيا تمتلك اكبر جيش اطلسي برّي مكون من عشرين فرقة يصل تعدادها الى (500.000) الف جندي . فاخذت ، ولم تزل لحد هذه اللحظة تستدر المساعدات الامريكية بهذا الشأن [5] ، كما وعرضت قوتها على القوى الاوربية ، ولاسيما بريطانيا ، بمعاهدة امريكية لتقّبل دورها في مشروع قيادة

[1] عبد العظيم محمودحنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2004 ، ص 136.

[2] رغب دوزان، اسباب صعود الانموذج التركي، في جان ماركو وآخرون، عودة العثمانية الاسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص 132–136.

[3] عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الاوسط ، مؤسسة كاريتغي للسلام الدولي، بيروت، 2008، ص 3–5.

[4] خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة الامريكية: مصالح استراتيجية متبادلة، في محمدعبد العاطي (محرر)، تركيا تركيا بين تحديات تحديات الخارج ورهانات الخارج ، الدار العربية لعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدرسات، بيروت ، الدوحة ، 2010 ، ص 150.

[5] احمد نوري النعيمي ، الوظيفة الاقليمة لتركيا في الشرق الاوسط ، ط1 دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 55–56

الشرق الاوسط ، الذي تحول فيما بعد الى حلف بغداد ، فضلا عن التزاماتها في الناتو ، ما دام هدف الاخير الحفاظ على المصالح والقيم الغربية لا الاطلسية فحسب . ونجحت تركيا في ذلك لتضيف لها دور اخر ، حيث حلقة الوصل بين الشرق الاوسط ، اسيا والناتو في اوربا [1] .

في ذات الوقت ، رأى الغرب ، ان من مصلحته الانتفاع من توجهات تركيا الغربية بأستخدامها كطوق يمنع السوفيت من الوصول الى الشرق الاوسط وتهديد مصالحهم من جهة ، وتحييد تركيا ومنعها من ممارسة سطوتها السابقة في المنطقة او فرض استقلاليتها الخارجية بعيداً عن استراتيجيات ومصالح حلفائها . وهكذا بدت هذه المقاربة على الرغم من عملياتيها كسباً نفسياً ومعنوياً للطرفين .[2]

وما ان حلت تداعيات الصراع العربي (الاسرائيلي) ونذر حرب 1967 م ، حتى وجدت تركيا فرصة لاتغالب لتنويع علاقاتها الامنية والتقليل من اعتمادها على الولايات المتحدة من دون المساس بعلاقاتها مع حلفائها في الناتو [3] فعزمت وحزمت امرها بالتوجه نحو الشرق الاوسط واقاليم اخرى كما عمدت الى تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي بعد ان انتهت حقبة (ستالين) بكل شروطها بخصوص العلاقة مع تركيا ، التي بدت في اكثر من اي وقت مضى بحاجة الى دعم السوفيت لاسيما بخصوص القضية القبرصية في المحافل الدولية [4] .

وتضاعفت مكاسب هذه الاستدارة بشكل ملفت للنظر بعد الازمة القبرصية الثانية عام 1974 حتى وصل حجم المساعدات السوفيتية لتركيا للمدة بين عامي 1967 –1979 مايقرب من (650) مليون دولار ، فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية لبناء مجمع البتروكيماويات في الاسكندرونة ومصفى تكرير النفط في ازمير وغيرها [5]. مقابل ذلك افاد السوفيت كثيراً من نموذج علاقاتهم مع الاتراك ليشيدوا علاقات وثيقة

[1] والحق ، ان ذلك النجاح يعود لرئيس الوزراء التركي السابق (عدنان مندريس) ، للمزيد ينظر : محمد صادق اسماعيل ، التجربة التركية من اتاتورك الى اردوغان ، ط2 ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013 ، ص 105 .

[2] سالار اوسي ويوسف ابراهيم الجهماني تركيا ، وامريكا ، من الاقطار المتعددة الى نظام القطب الواحد ، ط1 ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 1999 ، ص 18–21 .

[3] Dankward A.Rustow ، Turkeys Travails, Foreign Affairs ، No.1 ، 1979 ، p.17.

[4] F.stepen larrabee , Turkey as a U.S security partener , RAND , Corporation , Santa Monica , U.S.A , 2008 , p.17.

[5] محمود سالم السامرائي ، المساومة في السياسة الخارجية التركية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 13 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2007 ، ص7–8 .

وثيقة مع بعض الدول العربية اقتصادياً وعسكرياً، الامر الذي زاد من مكانتهم في السياسات الاقليمية في الشرق الاووسط وباتوا شركاء في ادارة قضاياه على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية [1].

وفي خضم تلك التحديات ، واستدراكاً منها لبناء ذاتها بعيداً عن تحالفها الغربي ، عمدت تركيا الى تعميق علاقاتها مع دول الشرق الاوسط بعيداً عن ألتزاماتها الاستراتيجية . فوجدت بالانفتاح الاقتصادي سبيلاً لذلك ، معالجة لما تمر به من ازمات اقتصادية شملت تضخما من ثلاثة ارقام ، والانتاج الصناعي الذي يعمل بنصف سعته ، وعدم القدرة على الوفاء بدفعات فوائد العملة الصعبة على القروض الاجنبية عقب الارتفاع الدراماتيكي في اسعار النفط في عام 1973م نتيجة حرب تشرين الاول / اكتوبر من ذات العام [2] . تلك المعالجة وان بدت حقيقتها عبر مبدأ المساومة ، بطلب تركيا من الدول العربية مساندتها ودعمها في موقفها من القضية القبرصية ،متجاوزة حصائل ماترتجيه هذه المرة ، لتشرع باستخدام الورقة الاسلامية ، ولتنجح تركيا ومنذ ذلك الحين في تاطير علاقاتها مع العرب بصيغة ثنائية ، وبصيغة جماعية عبر منظمة المؤتمر الاسلامي [3] ، التي ارادت عبر عضويتها فيها ، ترسيخ ادراك استراتيجي لدى الغرب والولايات المتحدة الامريكية ، بانها لم تزل تحتفظ بقدرتها على ان تكون وسيطاً نزيها في قضايا الشرق الاوسط ، كنوع من التسويق الاستراتيجي لذاتها واقعياً وتاريخياً [4].

وفعلا نجحت تركيا، ولاسيما بعد إعلان حيادها في الحرب العراقية – الإيرانية التي نظر لها الأتراك (حرب نافعة)، في الانفتاح على الشرق الأوسط بكل إمكانياتها ولاسيما بعد أن حققت حضورا عالميا في احتلالها المرتبة متقدمة من بين الدول الأكثر نموا و المنضوية تحت مظلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لتجني من تلك الحرب عائدات كبرى. إذ قفزت الصادرات التركية من (220) مليون دولار عام 1981م إلى ملياري دولار عام 1985م، كما حصلت تركيا على نحو (250) مليون دولار على شكل رسوم عبر خطوط أنابيب النفط من العراق، وزيادة الصادرات التركية لإيران، تلك العائدات التي ستتراجع كثيرا بعد عام 1985م بعد إتهام تركيا لإيران مساعدة الجماعات الكردية

[1] لينور مارتن ، الامن القومي التركي في الشرق الاوسط ، ترجمة: خليل علي مراد ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2005، ص7.

[2] جلال عبد الله معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، دراسة استراتيجية ، العدد 23 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة ، ابو ظبي ، 1998 ، ص 11-12.

[3] ارسين كلايجوغلو ، السياسة الخارجية التركية والامن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط ، في : علي اومليل (محرر) العرب والاتراك : الاقتصاد والامن الاقليمي ، ترجمه : فاتن خليل البستاني ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1996 . ص92 ومابعدها .

[4] فيليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة : ميخائيل خوري ، ط1 ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، القاهرة ، 1993 ، ص21.

والأرمينية لتهديد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي فيها.[1] وهو ما يصح ذلك أيضا لتسويغ تراجع العلاقات التركية – السورية ولذات الأسباب فضلا عن شراء سوريا لصواريخ (سام) السوفيتية التي عدّتها تركيا تهديدا لأمنها القومي مما أربك مشهد تلك العلاقات بالمجمل ولاسيما بعد تحشيد الطرفان لقدراتهما على الحدود المشتركة بينهما. [2]

وإذا كان (أوزال) بعد فوز حزبه الوطن الأم وقبله (بولند اولصر) رئيس وزراء تركيا السابق، قد حققا طفرة نوعية في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم في توثيق علاقات تركيا العربية وبالأخص دول الخليج العربي،[3] لإظهار صورة بلادهما للغرب بعدّها جسرا يربطه بالعالم الإسلامي لتنمية الروابط الاقتصادية ومن ثم السياسية بين الطرفين، إلا أن نهاية الثمانينيات، أشرت بدورها زيادة نزعة الأقلمة بصورة ملحوظة لدى الأتراك، بعد أن عدّوا ما يحدث من تغييرات على الصعيد الدولي فرصة لتشكيل وضعهم الجيو – سياسي وبصورة أكثر مركزية،[4] معولين على تراجع حدة التهديد السوفيتي، وآملين بممارسة دورهم الجيو – إستراتيجي الممتد في حوافهم الإقليمية، تلك الممارسة التي ستزيد من أهمية تركيا الإستراتيجية في نظر الغرب.[5]

فتطلع الأتراك ليصبحوا قوة إقليمية، مثّل فرصة تاريخية لنشأة ما أسماه (أوزال) تاليا بـ(تركيا العظيمة) التي ستفصح عن ذاتها بتوليفة جديدة تمزج بين إنجازات السلطنة والأتاتوركية معا، وتفعّل الجدل البنّاء بين الإسلام والعلمانية وبما يسهم في إنتاج ثقافة وطنية وسياسات ثقافية تعبر عن ذاتها رسمياً كقوة اقليمية كبرى [6] وأسفر ذلك التوجه عن نتائج مهمة لحل اشكاليات الهوية في تركيا وتحقيق التحديث عن طريق الانفتاح على الاخرين وتجاوز الخصومات الدينية والتاريخية ، تلك النتائج التي ستبدو انجازات جاهزة قبل وقتها ولاسيما بعد ازمة وحرب الخليج عام 1991م وتفكك الاتحاد السوفيتي وتفجر الازمة اليوغسلافية [7] ، فضلا عن افصاح القضية الكردية عن ذاتها ، كقضية قومية ، بعد ان تجاوز الاكراد

([1]) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص138–139.

([2]) يوسف الجهماني، تركيا و (إسرائيل)، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص49.

([3]) جرجيس حسين، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه، أورميه، إيران، 1989، ص68.

([4]) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص80.

([5]) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، الطبعة الاولى، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص44.

[6] ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق ، ألاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، 2010 ،ص15.

[7] منعم صاحي حسين وسعد ناجي جواد ، الامن التركي بين مهمتين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196 . مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 1996 ، ص43 ومابعدها .

وماعتادو عليه حيث تخليد نظام الانتساب العائلي ، معوّلين على ماتشهده البيئتين الاقليمية والدولية عن احداث ، كانت مدعاة لكي تبدي عبرهما القوى الاقليمية والدولية اهتمامها الملحوظ بها وهو ماقابله الاكراد بتحفز طاغ للافادة منه ، ذلك التحفز الذي قابلته الحكومات التركية باستنفار قوى متعددة مالبث ان اشكل طبيعة توجهها نحو الشرق الاوسط [1] .

ثالثا : البحث عن الذات ... الشرق الاوسط ملاذاً .

لقد ايقظت متغيرات نهاية الحرب الباردة .. تركيا، لترى ذاتها وهي محاطة بساحات توتر وعدم استقرار ، انفرط بها وعبر احداثها عقد المدرك الواحد والمبادلة الاستراتيجية الثنائية التي اعتادت على ممارستها ابان الحرب الباردة ، لتجد نفسها امام اوضاع ووقائع بدت بفوضويتها دوافع تحد لمكانتها اذا لم تحزم قياداتها امرها ، فكانت فرصة مضافة لها لكي تعيد بناء حركتها الاستراتيجية مسلحة بهوامش حركة ليس من صنعها ، ولكن بسقف مطامح تاريخية (تركيا العظيمة) عال المستوى ، عد مرجعية قياس لوجودهما تالياً[2].

وذلك امر طبيعي ، مادامت انعكاسات انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991م ، لم تعد مقتصرة على القوى الدولية الكبرى على حد قول (D.W.Drezner) ، بل لاحت ايضا القوى الاقليمية الفاعلة ، مادام الاثنان بحاجة الى حرية عمل في ميدان السياسة الدولية تفاوت سعته عما كان عليه ابان الحرب الباردة [3] ، حتى بدت التطلعات الاستراتيجية بحاجة الى (فن) لتحقيقها فضلا عن موهبة التحسس ، التي ينبغي لصناع القرار امتلاكها، للافكار والافعال المتبادلة ، ليغدو الجميع باحثاً عن اسرار تكون قوته[4].

وقد ادركت النخب التركية هذه الحاجة ، لتستخدم براعتها القيادية في توظيف متغيرين مهمين هما : ازمة حرب الخليج 1991 ثم الانهيار الرسمي للاتحاد السوفيتي في كانون الاول / ديسمبر من ذات العام ، والذين ساهما بشكل كبير لا في اثبات الحضور التركي المتجدد في المدرك الامريكي كطرف

[1] توماس برا ، تاريخ الاكراد ، ترجمة : تيسير ميرخان ، دار الفكر ، دمشق ، 2000 ، ص 49.

[2] تلك هي قراءة في علّية فكرة (اوغلو) العمق الاستراتيجي . وعن دواعي ترويح الفكرة الاساسي ، يراجع : احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي مصدر سبق ذكره ، ص 142-143 وكذلك : جانا ماركو واخرون ، عودة العثمانية ، مصدر سبق ذكره ، ص 53-56.

[3] D.W.Drezner، The New World Order Foreign Affairs ، No.3، 2007 ،p.46.

[4] N.burt ، Your Tool For Preparing For The Future ، Orbis ، No.1،1998 ، p.71.

يعتمد عليه في حفظ السلم والامن الدوليين ، بل وفي تقديم تركيا لنفسها كطرف موثوق به للحفاظ على التوازن (الدقيق) في معادلات الاداء الاستراتيجي الاقليمي [1] . فكانت طرفاً مطلوباً ومقبولاً من العرب وايران و(اسرائيل) ما لبثت ان طورت حصائله لمعاودة ممارسة دورها القديم – الجديد كـ (وسيط) بين القوة الاقليمية في الشرق الاوسط وبين الغرب والولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما وان عملية السلام العربية – (الاسرائيلية) أزالت القيود من علاقة تركيا بـ (اسرائيل) [2] .

تلك الازالة التي وفرت لها هوامش حركة كبيرة، لتتجه نحو ملأ الفراغ الأمني والاستراتيجي الذي خلفته المتغيرات آنفاً في منظمة الخليج العربي بالافادة من تعاظم الدور الامريكي وهيمنته على المنطقة والعالم، ومن توافر القدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية لديها فضلاً عن اهميتها الجيوبولتيكية المتنامية لاسيما بعد موافقتها على الخطة الامريكية الداعية، الى تخزين بعض المعدات والاسلحة والذخائر التقليدية الامريكية ونشر قوات غربية للتدخل السريع في اراضيها تحسباً لتداعيات حرب الخليج عام 1991م، مقابل مقابل اطلاق يدها في المشاركة باستكمال الترتيبات الامنية في الخليج (اعلان دمشق أذار 1991م) والدفع باتجاه تحويله الى حلف اقليمي جديد او على الاقل ترسيخ معطياته كنظام تدابير ثقة وامن في الخليج العربي [3] ، كجزء من برنامج امريكي يسمى بـ (الافق الزمني البعيد Long rang)، بكل ما يهدف اليه حيث اسناد مهمة ضبط مسارات التفاعل في الشرق الاوسط، كما يشير الى ذلك (A.Z.Rubinsten) في دراسته المعنونة (النصر الخادع) ، الى بعض القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط ، من خلال تفعيل دورها في تشغيل الوقائع والازمات التي تحتويها منطقة الشرق الاوسط[4].

ولم تكتفي تركيا بما حازته من مكانة حتى بدت (دولة / مركزية) في معادلات الامن في الشرق الاوسط، عن طريق محافظتها على مكانتها في حلف الناتو ، ولاسيما بعد تراجع الحث الدولي لالغائه، ليغدو ذلك الحلف كما وصفه (هنري كيسنجر) ((منظمة امنية جماعية كالامم المتحدة، يحدد سبباً للحرب، ويضع خطاً فاصلاً ومجموعة من الالتزامات، ويحدد التهديد على اساس كل حالة على حدة،

[1] عماد الجاد ، دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 1991 ، ص 77-79 .

[2] Trita Parsi، Treacherous Alliance: The secret Dealinge of Israel، Iran and the united states ، university press، U.S.A ، 2007، pp. 142-150.

[3] جلال عبد الله معوض، التصور الامريكي لامن الخليج بعد الحرب ، مصدر سبق ذكره ، ص 227 .

[4] A.Z.Rubinsten، New world Order or Hollow victory، Forign Affairs، No.5، 1997، p.56.

لاسيما في ظل توسعه)) [1] بحاجة الى جبهة متقدمة لتحقيق مصالحه، وهكذا بدت تركيا حائزة لذلك الوصف [2] .

وقد ادت الموثوقية الامريكية والغربية بتركيا وتداعي الاوصاف التي اطلقت عليها كـ (الحصان الاسود، قوس الكماشة، الدولة/ المفتاح ، حجر الزاوية، ... الخ) الى التقليل من خشية الاعتماد على تركيا، بل ذهبت كثير من الاوساط الامريكية والغربية الى نفي أية معضلة بالأعتماد على تركيا أستراتيجياً . وذهب (نيكولاس بيرنز) المتحدث الرسمي بأسم وزارة الخارجية الامريكية الى القول " أن تركيا هي حليفة رئيسة لنا ، وتستحق المكافئة* " لاسيما في ظل الحظر الذي يهدّد المصالح الامريكية والغربية في الجبهتين الشرقية والشمالية – الشرقية لتركيا فضلاً عن استمرار الجبهة الجنوبية لها كحلف الناتو والذي بات خطرها بعد حرب 1991م اقل نسبياً بعد ان اوكلت مهمة تجريد العراق من قدراته الى مجلس الامن ولجنة نزع اسلحة الدمار الشامل التي انشأها بموجب قراره (687) للعام 1991م [3].

وقد شكل تفاعل الأمريكان مع هذه القناعة بوابة للمباشرة بفرض نموذجهم الليبرالي على العالم، متخذين من الشرق الأوسط ساحة لإثبات " أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأمة التي لا غنى للعالم عنها"، ومفصحين عن عزمهم، وعلى لسان الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون)، " في قيادة العالم لأن عملية البناء ملقاة على عاتقها (الولايات المتحدة)، وسنواصل عملية إعادة البناء ولن ندير ظهورنا للتحديات، ولن نتخلف من اختيار خطنا في هذا العالم الجديد، وإذا أصبحت مصالحنا العليا مهددة، فإننا سنتحرك عبر الوسائل الدبلوماسية السلمية عندما يكون ذلك ممكنا، وعبر استخدام القوة العسكرية عندما يكون ذلك ضروريا " ،[(4)] طامحة من وراء ذلك تشكيل/ صياغة خارطة أمنية جديدة في الشرق الأوسط تكتسب خطورتها في ظل متغيرات حادة جعلت دوال الرغبة الأمريكية تتابع خطاها في اعتماد

[1] قيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا: توازنات بلا تحالفات، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2014، ص 49-50.

[2] سعاد محمود ابو ليلة، القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2012، ص 15.

* عن أثر هذه الرؤية وثباتها في رسم العلاقات العراقية – التركية ، ينظر للمزيد : أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية – التركية : الواقع والمستقبل ، ط1 ، دار الزهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 326 ومابعها .

[3] Charlotte K U & Harold. K. Jacobson، Democratic Accountability and the usa of force in international law، Cambridge university press، Cambirdge، U.K، 2003 p. 92

([4]) نقلا عن: إدريس الكريني، التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، في مجموعة باحثين، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص57-58.

إستراتيجيات أمنية – عسكرية واقتصادية متكاملة تفضي إلى تحقيق إقليمية جديدة تتسق ومتطلبات الأمن القومي الأمريكي الذي أتسع نطاقه ليندمج ووفقا لنظرية (الإحلال والمبادلة) بالأمن الدولي. [1]

وقد تلقت القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط هذا التغيير/ الرغبة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ولاسيما تركيا، بنوع من التوجس والخشية. [2] الأمر الذي جعل مؤسساتها القرارية مجبرة على مراجعة خططها وتوجهاتها الإستراتيجية معا، نظرا لتغير ما تؤديه من أدوار ووظائف ما ترجوه من أهداف ومكانة.[3]

وهكذا دخلت تركيا في مرحلة تقويم لذاتها الاستراتيجية، بعد ان بدا الشرق الاوسط دولاً وشعوب، قد تحلل من قيود الحرب الباردة، وتصاعدت امالها للمشاركة وفقاً لحسابات جيو – استراتيجية في صياغة مكانتها ضمن ما يحمله الشرق الاوسط من اهمية في النظام الدولي [4]. وعلى الرغم مما اكتظت به الادبيات الاستراتيجية التي تناولت السياسة الخارجية التركية وتطلعاتها لأداء أدوار أنفتاح متعددة ، كما أسلفنا ، ووفقاً لمبادئ / حسابات السياسة الجغرافية ، الا ان تركيا ظلت مدركة بان توجهها نحو الشرق الاوسط، يمثل درباً وعراً ومليئاً بالعوائق التاريخية والواقعية، لا يصلح عبورها إلا بتبني (نهج متكامل) في إدارة التغيير الذي حل به، تلك العوائق التي ستمثل تاليا معوقات كبرى لتركيا وهي تحاول صياغة امتداداتها الجغرافية والسياسية، بكل ما تحمله من تنافس مركب مع دول الإقليم وقضاياها.[5] الأمر الذي جعل قادتها ومنذ عام 1991م ولغاية العام 2001م وأحداثه مضطرين إلى مزاوجة حساباتهم

([1]) ريتشارد هاس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: سميرة عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد 38، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص3.

([2]) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البدري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص525-526.

([3])Patrick Tyler، A World of Trouble: The white House and the middle East-from the cold war to the war on terror، Douglas & mcIntyre Ltd. U.S.A، 2009، p.p. 16-22.

[4] معين جواد ، الجيوبولتيكيا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص 83 .

([5]) صبري سباري، تركيا والشرق الأوسط في التسعينيات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد15، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص29.

الاستراتيجية بالحسابات الجيو – سياسية، مادامت ظروف التغيير بحاجة إلى (تدبر) تصوراتهم برؤى حاذقة همّها تسويق إنموذجهم الدولاتي (الدولتية) بما يعزز من شخصيتها وهويتها كأمة متطلعة.[1]

وهكذا حملت تركيا إرثها وذاتها معا في مواجهة ما تكتظ به منطقة الشرق الأوسط من وقائع وتطلعات بدت ملتبسة للغاية، فموازين القوى، ولاسيما بعد تراجع الدور الإقليمي للعراق وغيابه عن التأثير، لم تزل من دون هوية محددة، ومبادئ السياسة الجغرافية لدول الشرق الأوسط، ظلت فاقدة لروح المصالح الإقليمية على عكس ما شهدته منطقة آسيا الوسطى،[2] وتجربة التفاعل الإقليمي على الرغم مما اتخمت به من مبادرات ولاسيما بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وإطلاق مشروع (الشرق الأوسط الجديد) بدت هشة إزاء النزاعات الداخلية والخارجية التي تلمها البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، فضلا عن سطوة العامل الأمريكي في إدارة الأوضاع في المنطقة ومستقبلها أيضا.[3]

من جانب آخر، عملت تركيا وفي هذه الحقبة لإيجاد إطار عام لتدخلاتها في قضية الصراع العربي – (الإسرائيلي)، رفعا للحرج الذي يغطي مواقفها حيال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على العرب والفلسطينيين، لتأخذ تاليا من أتفاق أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) بداية لتوالد خيارات التعاون والانفتاح الإقليمي مع (إسرائيل) في مختلف المجالات ولاسيما في المجال العسكري، التي لم تلبث تركيا أن طورت مذكرة التفاهم المعقودة بين الطرفين عام 1993م إلى اتفاقية تعاون استراتيجي عام 1996م،[4] وهو ما يخالف كليا ما تم الاتفاق عليه في لجنة الحد من التسلح المشكلة بموجب قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 م، تلك الاتفاقية التي عدت سلوكا مقصودا في غير صالح العرب جميعا.[5]

([1]) بدت تركيا خلال هذه المدة معنية بقراءة مكانتها الاستراتيجية وفقا للفرص التي لا ترتب لها هوامش حركة فحسب، بل وتتيح لها مزيدا من التراكم في القدرات. عن أصل هذه المقاربة ينظر: الكسندر دوفاي، الجغرافية السياسية الجيوبولتيك، تعريب: حسين حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2007، ص5-6.

([2]) ستيفي كاشان، السياسة التركية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط، ترجمة: صلاح سليم، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1998، ص 65. وكذلك: حميد فارس حسن سليمان، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2006، ص316.

([3])W.L. Clevand، A History of modern Middle East، second Edition، Boulder، Westview، 2000، p.p.20-22.

([4]) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2009، ص33.

([5]) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 7، مركز الإمارات للدراسات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2012، ص30.

ومن منطلق التحليل الاستراتيجي الشامل، وازنت تركيا علاقتها مع (إسرائيل)، بعلاقات منفتحة مع دول الخليج العربية اقتصاديا وعسكريا مؤسسة بداية علاقات استراتيجية متطورة مستغلة تحفز دول الخليج وتدافعها من أجل إقرار ما سمي حينئذ بـ(السلام الشامل والدائم) على وفق ما جاء بالمبادرة العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية ومقررات مؤتمر مدريد عام 1991 م، مما وفر لتركيا دعما اقتصاديا (استثمارات، هبات) كبيرة فضلا عن مشاركتها في مشروعات إعادة إعمار الكويت بقيمة بلغت (1.4) مليار دولار.[1] لترسخ قناعة مفادها أن المصالح التركية تسمو فوق كل اعتبار. وهذا ما توافق أساسا مع الرؤية الأمريكية، إذ أكد (هنري كيسنجر) ذلك بقوله: " لن يكون ممكنا الحفاظ على الاستقرار في الخليج إلى ما لا نهاية بدون دعم تركي فعال".[2]

لقد وجدت حكومة اليسار الديمقراطي بزعامة (بولند أجويد) التي فازت بانتخابات 18 نيسان/أبريل 1999م بنسبة (21.71%) من أصوات الناخبين، [3] أن المخاض الداخلي التركي (التمرد الكردي والمعضلة الاقتصادية)، فضلا عن التحدي الإسلامي، يتيح لها النظر إلى أبعد مما تتلمسه تركيا من مؤشرات تدنٍ لفاعليتها الإقليمية، حيث تسويق الأنموذج التركي وضرورة إعادة بريقه عبر سياسات ومناهج تفاعلية مشابهة لما أعتمده الرئيس السابق (أوزال).[4] لتركز هذه الحكومة جل قصدها وفعلها نحو آسيا الوسطى بوصفها الساحة التي تمثل بمعطياتها انسجاما كاملا مع التوجهات الاستراتيجية للقوى العلمانية والقريبة من المؤسسة العسكرية، مادامت منطقة الشرق الأوسط ساحة لا يمكن ولوجها، إلا برافعة أيديولوجية/إسلامية.[5] تلك الرافعة التي تلامس مستقبل تركيا الإقليمي وما يجب أن يكون عليه دورها الاستراتيجي، في الوقت الذي تحتم فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها تركيا تعظيم

([1]) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص139.

([2]) نقلا عن: أحمد سلمان محمد، دور تركيا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص139.

([3]) حميد بوز رسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ابو ظبي، 2009، ص131.

([4]) آف. ستيفن لارابى ولان أوليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة: محمود عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص172-173.

([5]) سيمتن جوشار، المثقف والنخبة في تركيا، ترجمة: أحمد إبراهيم، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001، ص107.

الحس القومي التركي كسبيل لتجاوز إشكالية الهوية،[1] التي ستضع لها حدا للرؤية التي جاء بها حزب العدالة والتنمية لاحقا، وستغير من حتمية الاعتراف بالمبادئ الكمالية.

والحق أن تركيا لم تكن لتستهدي إلى ذلك الأمر، لولا ما أفرزته أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001م، من تغييرات في تفاعلات البيئة الدولية وما فرضته التدابير الأمريكية اللاحقة لها من أدوار جديدة للقوى الإقليمية ولاسيما تركيا، وهو ما أنعكس بوضوح في مدركات الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه على وفق رؤى مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم في المشهدين الإقليمي (الشرق أوسطي) والدولي معا.[2] ذلك الحضور الذي أعاد للأتراك إحساسهم بضرورة التماس المبادئ الجيوسياسية لتأطير مركزهم ودورهم الإقليمي الذي بدأ بالتصاعد مع أنتشار الإرهاب، وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا ليس في الشرق الأوسط بل وفي آسيا الوسطى والقوقاز.[3] الأمر الذي فتح الأبواب مشرعة لكي تجد تركيا ذاتها في المعادلة الأوراسية، بكل ما يعنيه ذلك الوجود من قدرة للمشاركة في إعادة رسم خرائط المنطقة ولاسيما في الشرق الأوسط.

رابعاً: الشرق الاوسط ... مقدمة لتشكيل العالم التركي

على الرغم من رؤية الاتراك في تعاونهم الاستراتيجي مع (اسرائيل)، خطوة استراتيجية متأخرة عن زمانها، على حد قول وزير خارجية تركيا الاسبق (حكمت جتين)، عندما صرح بـ (ان تركيا من الممكن ان تساهم في بناء ((الشرق الاوسط الجديد))، وهي تشكل الجسر بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية) [4]. الا انهم نجحوا في جعل ذلك التعاون واستمراره نقطة تحول وبداية لدور راع وريادي ومحوري لدولتهم بما يجعلها قادرة على التحكم بزمام قضايا الشرق الاوسط تبعاً لمركزية قضية الصرع العربي – (الاسرائيلي) فيها، فضلاً عن تثوير امكانياتها في

([1]) أحمد دياب، الانتخابات التركية: المستجدات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1999، ص214–215.

([2]) خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل، مصدر سبق ذكره، ص149.

([3]) مصطفى اللباد، تركيا والعرب، شروط التعاون المثمر، في محمد عبد العاطي (محرر، تركيا بين تحديات الداخل، مصدر سبق ذكره، ص215. وكذلك: غاريت ونرو، تركيا وآسيا الوسطى، في: رون أليسون وآخرون، أمن آسيا الوسطى: السياق الدولي الجديد، معهد بروكنجز، واشنطن، ترجمة: فالح عبد القادر، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص205.

[4] احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 303–304

تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط بما يسرّع من انضمامها للمجموعة الاوربية [1] . وهكذا استطاعت تركيا من اعادة تعريف نفسها كلاعب إقليمي يسعى إلى أتباع سياسة خارجية جديدة قائمة على الثقة بالنفس بصور أكبر من ذي قبل.[2] وهو ما جعلها قادرة على استثمار ذلك مع إيران كذلك بعد صفقة الغاز عام 1998م، لتملا فجوة أدائها الاستراتيجي الإقليمي بمقدرات اقتصادية تعوض اعتمادها الكلي على العراق في مجال الطاقة.[3]

والحقيقة أن أطروحة (أربكان) تلك، جاءت في ظل تضييق خطير على السياسة التركية بالمجمل، لمطالبتها بالإصلاح ولاسيما في مجال حقوق الإنسان بعدما شهدته تركيا من قلاقل وتوترات في المناطق الكردية وقبرص، التي جمد بسببها البرلمان الأوربي المساعدات المالية المقررة لها،[4] ذلك التجميد الذي عدّ بداية حركة ارتجاعية شديدة في تركيا حول قدرتها في مواصلة ما سمي بـ(مشروع الزمالة) الهادف إلى تسريع عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، وهو ما عدته الأوساط التركية نيلا من مكانة تركيا واستخفافا بما تحوزه من امتيازات كونها (البلد الأول الذي وقع أتفاقا ممهدا للعضوية، وعضو في حلف الناتو، وهو البلد الوحيد الذي بلغ مستوى الوحدة الجمركية من الاندماج).[5] الأمر الذي ولّد معارضة

---

[1] Z. Khalilzad & Lan Q. lesser &f. Stephen Larrabe، The future of Turkish – Western Relation to world Astrategic plan، Santa Monica، press، 2000، pp.21-22

([2]) Kemal Kirisci، The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading state، New Perspectives on Turkey، No.40، 2009، p.p.12-14.

([3]) ترجع أهمية هذا الاتفاق بين تركيا وإيران إلى أنه يعد أضخم اتفاق بين الدولتين في تاريخ علاقتهما، والقاضي بأن تقوم إيران بتصدير (90) مليار م^3 من الغاز الطبيعي إلى تركيا في مدة عشرين عاما في مقابل (23) مليار دولار اعتبارا من عام 1998م، كما يأتي هذا الاتفاق بعد أسبوع واحد من التصديق على قانون (داماتو) الذي يقضي بتوقيع عقوبات على الشركات أو الأطراف التي تستثمر أكثر من (40) مليون دولار في مشاريع البترول في كل من إيران وليبيا، ويماثل هذا القانون ما يعرف بقانون (هيلمز) الذي يقضي أيضا بتوقيع عقوبات على أي دولة تقوم بالتجارة مع كوبا. ولكن تركيا عدت الصفقة جزءا من علاقات التبادل التجاري مع إيران، مما أوقع الإدارة الأمريكية في مأزق ولاسيما مع حلفائها من دول الغرب، وتحديدا مع فرنسا التي تزعمت الاتجاه الرافض لتطبيق قانون (داماتو) حرصا على مصالحها التجارية والبترولية مع كل من إيران وتركيا، الأمر الذي يهدد المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى عدم إزاحة موقع الهيمنة خارجها، بعد أن أصبحت هي القطب الوحيد المهيمن على النظام الدولي الجديد، والمحرك الرئيس لحركية تفاعلاته. للمزيد من المعلومات ينظر:

Philip Gordon and Omer Taspinar، Winning Turkey، How America Europe and Turkey can revive a fading partnership، The Brookings Institution Washington، 2008، p.55.

([4]) طلال يونس الجليلي، الأمن القومي التركي والقرارات السياسية، مجلة آفاق عربية، العدد 2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999، ص8.

([5]) هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة: مؤسسة هفال، مؤسسة هفال، السليمانية/ العراق، 2006، ص157-159.

شديدة حتى داخل حكومة الاتحاد لأسباب أيديولوجية تارة ولضخامة الضغوط الأوربية – الأمريكية للاستجابة لمطالبة اليونان بضرورة تنازل تركيا عن سياستها (تهديدية) ولاسيما بخصوص أزمة (جزيرة أيميا) المتنازع عليها. وهو ما سبب ضغطا هائلا على الفريق العلماني داخل الحكومة الإقناع الشعب التركي بأن مستقبل البلاد مع أوربا.[1] وهذا ما سيتحمله حزب العدالة والتنمية لاحقا.

لقد أدرك (أربكان) أن تطور الدولة التركية بكل ما حمله من صفات وعناوين،[2] جعل قابليتها على النهوض لا يستقيم من دون مناورة بناء، تعمّق فضاء/ نهج التحديث الذي أغنى الاستراتيجية التركية الشاملة منذ عام 1923م وحتى هذه اللحظة، لذا كان حصيفا عندما حول وجهات استثمار ما تحوزه تركيا من ممكنات قوة إلى الإرث التاريخي ولكن بلبوس واقعي مقيما الدليل على أن السياسات (الدولتية) وفشلها تستدعي تطوير ذاتها بمقاربات فكرية تعوض تذبذب الاتصال مع شركاء الدين والتاريخ، وتحقق تهذيبا للأنا القومية.[3] ولكن على ما يبدو أن (أربكان) قد أفتري عليه كثيرا، بعد أن أخذ معارضوه (العلمانيون والعسكر) تحميل فكرته أكثر مما تتحمل.[4]

والحق أن سر المعارضة التي تلقاها (أربكان) تتمحور في رؤيته للدولة كمعطى معياري جامع، لا لإنتاج الأفكار الكمالية فحسب، وأن الهوية التركية الإسلامية هي ليست من صنع دولة – أتاتورك، وأن أعطى الأخير عبرها معنى للأمن القومي التركي. ولهذا بدا (أربكان) محقا عندما أراد (هندسة الهوية) التركية من القاع الاجتماعي لا من أعلى الهرم السياسي الذي أراده (أتاتورك وأتباعه)،[5] مأخوذا بما تعانيه تركيا من الدعم الخارجي للأكراد الذين صعدوا من نشاطهم في مدة حكمه، كما وازدادت الأزمة القبرصية استعارا، لتغدو إحداثياتهما معايير تباطؤ لجهود تركيا بالانضمام للاتحاد الأوربي الذي فطن

([1]) رضا محمد هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك الى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص234–235.

([2]) عن تلك الصفات والعناوين، والتي عدت خصائص عامة للدولة في تركيا، ينظر: عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسات العامة ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2008 ، ص130–131.

([3]) وهو ما عد انقلابا على ما تؤمن به المؤسسة العسكرية والنظام العلماني. للمزيد ينظر : المصدر السابق ، ص 169.

([4]) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص72.

([5]) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مصدر سبق ذكره ، ص99.

إلى هدفه "استيعاب تركيا المسلمة في أوربا المسيحية"،[1] وهذا ما توضح مع ما أقرته قمة المجلس الأوربي المنعقد في لوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر عام 1997م .

إلا أن حكومة (أربكان) أجبرت على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة وأصدر الجيش مذكرة أعلن فيها أن الدولة ستقوم بعدة إجراءات لحماية أمن الدولة وعلمانيتها، منها: إغلاق دور القرآن، وتجميد نشاطات أعضاء الحزب، ومنع اللباس الشرعي للإناث في المؤسسات الرسمية. لتبدأ أزمة الهوية الرافعة الحقيقية للاستراتيجية التركية الشاملة. [2] تلك الأزمة التي أراد (أوزال) منذ تسنمه رئاسة الوزراء عام 1983م تجاوزها تحت عنوان (العثمانية الجديدة) كحاضنة لتسويق النموذج التركي وإعادة بناء الدولة، مزاوجا تحت ضغط الحاجة إلى تشكيل هوية سياسية وثقافية جديدة تعمل على تقليص البعد القومي الذي أخذ يهدد الدولة، بين القيم الغربية والقيم التاريخية، ولكن تحت نظر بل وحاجة العسكر لتسريع انضمام تركيا للاتحاد الأوربي الذي أستلزم ابتداء تعزيز استقرار تركيا الداخلي.[3] وهو ما رأى به أحد قادة الأركان الذين هندسوا لانقلاب عام 1997م الجنرال (نمونين أيركايا) خطأ كبيرا عندما قال " لقد كان استخدام الإسلام ضد اليسار خطأ". [4] وأفاد حزب العدالة والتنمية لاحقا من هذا الخطأ عندما دفع استجابة الناخبين الأتراك له إلى أقصى حد رافعاً شعارات يسارية المضمون، إسلامية الشكل، معيدا (الإسلام السياسي) من جديد إلى الواجهة السياسية التركية.[5]

لقد حرصت تركيا بعد إنتهاء الحرب الباردة على تجريب خيار الانفتاح نحو آسيا الوسطى والقوقاز مدفوعة بدوافع قومية، داعية إلى اعتماد سياسة خارجية ترتكز على مصالح تركيا القومية بوصفها قوة إقليمية ناشئة، وأن التوجه الإسلامي لا بد من ربطه بالمرجعية القومية التركية التي توفر لها آفاق متسعة ولاسيما بعد ظهور ملامح ارتباط الاقتصاد التركي ولاسيما في مجال الطاقة بمعادلات التوازن في آسيا الوسطى والقوقاز التي عدت مقياسا للشواغل التركية. [6]

([1]) هاينز كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب من جديد، مصدر سبق ذكره، ص294.

([2]) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا، طرق جديدة للمعالجة، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل، مصدر سبق ذكره، ص 94-95.

([3]) للمزيد ينظر: عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص179.

([4]) المصدر نفسه، ص179.

([5]) المصدر عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص169.

([6]) هاينز كرامر، آسيا الوسطى والنفوذ التركي، ترجمة: ناطق خلوصي، مجلة آفاق عربية، العدد 7-8، دار الشؤون الثقافية العامة، العامة، بغداد، 1999، ص41. وكذلك هاينز كرامر، تركيا المتغيرة ، مصدر سبق ذكره، ص168.

وإزاء ذلك ومع تصاعد وقائع المشكلة الكردية في هذه الأثناء، وتساوقا مع دورها المتصاعد في الشرق الأوسط، تولت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة الضغط على الدول الأوربية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الجمركية. وتكللت تلك المهمة عام 1995م بنجاح الولايات المتحدة – الأمريكية في إقناع البرلمان الأوربي على تلك الاتفاقية التي بدأ سريان مفعولها في 1 كانون الثاني/يناير 1996.[1]

تلك الخطوة التي ستزود تركيا بـ(سياسة اقتصادية تنافسية) وبذلك ستكون شريكا اقتصاديا أكبر أهمية للولايات المتحدة على حد تعبير السفير الأمريكي للاتحاد الأوربي (ستيويت إيزفسلت)، [2] ولاسيما بعد أن رفعت تركيا الضرائب الجمركية من قائمة المنتجات الواردة من الاتحاد الجمركي لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي.[3]

واستهوى الغرب التوجه التركي الجديد وعّده نمطا مهما للوظيفة الأمنية التركية، بل محفّزا لحلف الناتو تجاه ما أسماه الحلف بمناطق (الفراغ الأمني)[*] في آسيا الوسطى والقوقاز، ولاسيما بما تمثله تركيا من إنموذج مشع تقتدي به شعوب الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز الخارجة حديثاً من الهيمنة السوفيتية والأحتواء والحركات الإسلامية في بلدان الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عامة التي يعدها الغرب خطرا حقيقية على مصالحه.[4] ليتفق ذلك مع رؤية الولايات المتحدة لتركيا بكونها، وعلى االمساعد السابق لوزير الخارجية الامريكية (هولبرك). ((تقف على مفترق طرق في كل قضية ذات اهمية للولايات المتحدة لاسيما في القارة الاوراسية والشرق الاوسط كذلك)) [5].

([1]) لقمان عمر محمود النعيمي، أي مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب غول رئيسا للجمهورية فيها، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2007، ص39.

([2]) نقلا عن: نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية – الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص154.

([3]) محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص173.

[*] أسماها الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي (الناتو) (خافير سولانا) بـ(مناطق الشغب).

([4]) حميد فارس حسن سليمان، مصدر سبق ذكره، ص171.

[5] نقلاً عن فواز جرجيس: امريكا والاسلام السياسي : صراع الحضارات ام صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن، دار النهار، بيروت، 1998، ص 209–210 .

خامساً: تركيا وتجّدد الوظيفة الاستراتيجية بعد عام 2001 ((الشرق الاوسط اقليم اثبات الذات)) .

انطلاقا من عمق ارتباط تلك الأحداث بالشرق الأوسط الإسلامي، وما شهدته المنطقة من رد فعل أمريكي نتج عنه حربين (أفغانستان عام 2001م، والعراق عام 2003م)، بدت معادلة الاستقطاب تتجه نحو الولايات المتحدة التي فرضت مفهومها للأمن الدولي بالترادف مع أمنها القومي، وبدت القوى الإقليمية ولاسيما في الشرق الأوسط ومنها تركيا تراجع وتطور منطلقات سياستها الخارجية وفقا لهذا المنظور، فعززت دبلوماسيتها الصلبة والناعمة طمعا في المشاركة في صنع الأحداث اللاحقة لهجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001م، وفي ظنها غايتين:[1] **الأولى**، مواكبة التغيير الحاصل في البيئة الإستراتيجية الدولية، طمعا في الاستفادة من فرصها وتحدياتها معا بما يحقق لها تأثيرا مناسبا في صنع الأحداث اللاحقة، وهذا ما توضح جليا في مشاركتها في حرب أفغانستان عام 2001م، **والثانية** طرح ذاتها كأنموذج يمكن الاقتداء به للأمة الإسلامية سواء في مكافحة الإرهاب أو في الترويج للديمقراطية كحل لما تمر به منطقة الشرق الأوسط من مشكلات وأزمات.

وهكذا قبضت تركيا، ولو معنويا، على ما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية من سيادته في الشرق الأوسط الإسلامي، الذي عد بحاجة إلى ضبط أحداثه بخطوات تكتيكية واستراتيجية التي مثلت لاحقا شروطا أولية للتغلب على حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده دوله، والذي يعد أساسا منشأ للإرهاب وتنظيماته.[2] ذلك المغنم وأن عدّ ارتفاعا تاريخيا بالذات التركية ومحاولة لإعادة تفسير مكانتها الجيو- ستراتيجية من جديد،[3] إلا أنه وفر بذات الوقت الفرصة للأتراك لحل إشكاليتهم المزمنة الحاضنة للجدل بين العلمانيين والإسلام، ومتى ما حققوا نجاحا في تفادي تداعيات تلك الإشكالية وإيقاف نزيف المواقف الداخلية حيالها، سيتمكنون قطعا من بناء تجربتهم الديمقراطية على وفق الهوية الجامعة ذات اللمسة القومية.[4] وهذا ما حصل لاحقا عندما برز نجم حزب العدالة والتنمية كوليد شرعي للحل الذي

([1]) أن تعويل تركيا على (الدبلوماسية) جاء بناءا على قراءة منطقية لتجاوز الهواجس والاعتبارات الأمنية التي تحكمت بالسلوك السياسي الخارجي التركي منذ تفكك الدولة العثمانية. للمزيد ينظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص207. وربما قفزا على تداخل وتضارب الأدوار التي مارستها تركيا سابقا. للمزيد ينظر: ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مصدر سبق ذكره، ص10.

([2]) عن تلك الرؤية وشروطها المبكرة، ينظر: ف. ي. كرلوف، امبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة: منتجب يونس، منشورات علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2007، ص400-407.

([3]) Bulent Aras & Hakan Fidan، Turkey and Eurasia: frontiers of a New Geographic Imagination، Newsperspective on Turkey، No.40، 2009، p. 196.

([4]) Ibid . pp. 91-92.

صادفته تلك الإشكالية. ولاسيما بعد أن قدم أحد قياديه (أحمد داود أوغلو) الذي يلقب بـ(الحجة) تبعا لعمق إدراكه للعلاقة بين تأريخانية المكانة الجيو– إستراتيجية لتركيا وعقيدتها الإسلامية، عام 2001م إطروحته المشهورة (مبدأ العمق الاستراتيجي)، تلك الأطروحة التي هدفت أساسا إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية التركية كرد فعل وأستجابة للتطورات التي شهدها المحيط التركي، لتمنحها تحالفات مضافة إلى تحالفاتها مع الغرب وليست بديلا عنها. [1] متجاوزة الازمة المالية التي ظلت تلقي بظلالها الكثيفة على الوضع السياسي التركي بمجمله، حتى باتت الخطط التركية للانطلاق اقليمياً محفوفه بالمخاطر، على الرغم من اندفاعها في تعويض الفقد المعنوي والتأريخي الذي تعرضت له في العقود الماضية، عبر تحريك تفاعلاتها التجارية وعلاقاتها الاستثمارية [2] ، ذلك الاندفاع الذي سيصادف لاحقاً أطراً ارشادية للتحقّق من دور الدولة في الاقتصاد بكل ما يؤسسه تالياً من مناورة لفك الغاز اشكالية الارتباط بين الاقتصاد والسياسة التي ظلت حاضرة منذ ايام الدولة العثمانية [3] .

لقد اثبت صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، ان التوجه نحو الشرق الاوسط، خياراً سرمدياً لاغضاضة على صنع القرار والنخب التركية كافة، معاودة تفعيله للانطلاق لـ (Go) بتركيا نحو حافات الارتقاء بمكانتها التي تصنعها بنفسها لا بالاعتماد على الاخر، ذلك التوجه الذي يتطلب ابتداءً ، استفزاز مكامن الطاقة (القدرة) التركية ومقوماتها لصالح بناء الدولة النموذج ، طالما بدا الشرق الاوسط مدداً للانطلاق ، وميداناً لترسيخ فكرة (العثمنة) [4] . ولتقدم تركيا ذاتها كانموذج في كيفية تطوير الجيوبولتيك كعنصر من عناصر القدرة بل والارتفاع بوزنها الجيوبوليتيكي ككل ، الحاضنة التي نجد فيها الاستراتيجية وقد حققت شروطها ، اذ الرؤية والفاعلية والكفاية ، على الرغم من وعورة المهمة بسبب ماشهده الشرق الاوسط من صراعات مستديمة وازمات ، وتبدّل اداور قواه الاقليمية وكثافة التدخل الاجنبي / الدولي فيه.[5]

([1]) موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص51–52.

[2] عقيل سعيد محضوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية – التغيير، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 234–235 .

[3] المصدر نفسه، ص 35 .

[4] معمر منعم العمار ، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، بيروت ، 2020 ، ص 268 .

[5] ياسر احمد حسن ، تركيا : البحث عن مستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2006 ، ص 195.

بيد ان الصفة المميزة لذلك المدرك ، تجاوزه لحد ما للهاجس الاتاتوركي الخاص بالهوية الغربية لتركيا ، لصالح التطلع بأداء دور قيادي في العالم الاسلامي على وفق تبادلية البناء لا تقاسم المهمات، مقدمين بذلك لدورة حياة جديدة للنظام السياسي التركي بكليته. وهذا ما ظهر واضحا في دعوة الحزب إلى التصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، صاهرا مخرجات الديمقراطية والعلمانية بالإسلام عبر تعديلات دستورية متعددة تصلح ما أظهرته (الجمهورية) من عيوب وأخطاء، لاسيما دعوته لوضع دستور جديد يكتبه المدنيون وليس العسكريون.[1]

ويرى بعض المحللين في إطار تحليله لرؤى حزب العدالة والتنمية، إن الأخير لم يكن ليؤدي دوره في صناعة النموذج التركي الجديد، لولا اعتماده الهوية القومية المنفتحة والقادرة على أن تكون مرجعية مولدة لأفكار تجديد النظام السياسي التركي القابل للحياة. ذلك الاعتماد الذي عد ببعض معايير قياس كفاءة النظم السياسية بمثابة (ثورة من الأسفل) لا (ثورة من الأعلى) كما أراد ذلك الكماليون عندما أسسوا حزب الشعب الجمهوري، وجعلوه قيما ومرشدا للدولة.[2]

لقد نجح حزب العدالة والتنمية في جعل برنامجه حاملا للذاكرة / الخبرة التاريخية للأتراك بأوجهها المختلفة قوة وضعفا، مثلما بدا حاملا لهواجس الأمن القومي التركي داخليا وخارجيا. وهو ما وفرّ له مساحة حركة واسعة بدا عبرها حرا طليقا في تصوراته للفرص المتاحة أمام تركيا للتشكل المستقل عن الغرب، وللنزوع نحو الشرق الأوسط الإسلامي، متحفزا لصياغة صورة التكوين الجديد لتركيا ذات المهمة الحضارية المؤثرة لا دولة طرفية هامشية كما تصورها (هنتنغتون) في سياق وصفه لها. وهكذا جاءت سياسات حزب العدالة والتنمية لاحقا، وكأنها تفسيرات تكتيكية مسبقة الأصول السياسة العامة التركية التي اندمجت في رؤية واحدة حيث تعزيز مكانة تركيا الجيو– استراتيجية دوليا وإقليميا.

وهذا عين ما أفصح عنه (توركوت أوزال)، وهو مأخوذ بمكانة تركيا الاستراتيجية في ظل ظروف انتهاء الحرب الباردة، عن فكرته (العثمانية الجديدة) التي كان (جنكيز تشاندار)، المعلق المعروف ومستشار (أوزال) أبرز المنظرين لها، التي أشارت إلى ضرورة قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين الشعبية مرورا بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزء من الدولة العثمانية، مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى

([1]) رايتر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة: علا عادل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص127.

([2]) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص41.

والتي كانت تتخبط في بحثها عن هوية ونظام سياسي ونمط اقتصادي جديد،[1] ذلك الدور الذي عزز ما تملكه تركيا من عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الإسلام والثقافة الأسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية جعل من وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولا تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الأخرى، ذلك التبني الذي أنعكس على الساحة السياسية الداخلية التركية واستقرارها الداخلي، التي حاولت الحكومات التركية المتلاحقة توظيف ما تضمنه تلك الساحة، كمتغيرات مهمة ومؤثرة في الشرق الاوسط في ضوء ارتباطاتها الجيو–ثقافية مع شعوبه.[2]

وعلى هذا الأساس دشنت حكومة حزب العدالة والتنمية ومنذ عام 2002م عهدها بفاعلية ملحوظة لمنهجها الجديد في السياسة الخارجية القائم على الانخراط الدبلوماسي النشط إقليميا ودوليا، على وفق مبدأ (تصفير المشكلات)، الذي رأت به تجسيدا للمنهج التقليدي (سلام في الداخل، وسلام في الخارج ومرجعية ترويج لأفكارها في الديمقراطية والحرية والأمن، ومن ثم الدفاع عن مصالح تركيا لا الانتظار لما يجري أو سيجري.[3]

إن ما شكله حزب العدالة والتنمية من نموذج دولاتي لتركيا، رؤية وبرامج، لم يكن من دون حث متواصل من معمار التحول من الفكرة المجردة إلى استراتيجيات تنفيذية سواء بصيغة إصلاحات تجاوزت التماثل (التناظر) الوسائلي مع التجارب السابقة لصالح التماثل الغرضي الذي غالبا ما يحقق عوائد صافية لصالح البناء ذات الآثار المتبادلة داخليا وخارجيا. وهذا ما رأى به منظرو الحزب عندما حاولوا أن يقدموا تبسيطا لما يعنيه السلام في الداخل من مهمات حصروها بالتنسيق السليم بين الحرية والأمن، ليس صياغة مظهرية أو رؤية فوقية، بل مقاربة مقصودة لتحقيق أهداف خارجية مادامت تلك الموائمة / التنسيق تمثل دافعا لتعزيز المصالح القومية الخارجية التركية ولاسيما في عملية الانضمام للاتحاد الأوربي وتسريعها.[4] تلك العملية التي دفعت بدورها كثير من منظمات المجتمع المدني للدخول في

([1]) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص18.

([2]) الحقيقة أن ذلك التوظيف، وإن أشرّ بعمق قدرة تركيا على توظيف المتغير الثقافي كجزء من القوة الذكية، إلا أن الهدف كان وما يزال البحث عن منافذ دعم لاكتساب تركيا الهوية الأوربية بطابعها الرسمي. للمزيد ينظر: محمد ثلجي، أزمة الهوية... طرق جديدة للمعالجة، في محمد عبد العاطي (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص89.

([3]) عماد يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة ، مقاربة جيوبولتيكية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2015، ص46.

([4]) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص612–616.

السياسة وتوسيع مجالها وتضييق المجالات التي يهيمن عليها الأمن والجيش، مما كان له الأثر البالغ في تشكيل السياسة الإقليمية وإعادة تعريف التحالفات وتوسيع آفاق التعاون الإقليمي لتركيا. [1] وهكذا بدت السياسة الخارجية التركية وكأنها البودقة التي انصهرت فيها المطامح الذاتية مع سياسات التفاعل الخارجية عبر دينامية متناغمة حققت ربطا موضوعيا بين ما هو مأمول وبين ما ينبغي أن يكون.[2]

ذلك الانفتاح، وأن بدا حاملا لمزيج من (الإيمائية والواقعية) معا، طمعا في تعدد البدائل والمرونة في توظيفها بالتداخل، تبعا لتعدد المحاور (الساحات) التي تجد فيها تركيا مصالحها وأهدافها القومية، فإنه بات ممكنا في ظل ما تتميز به البيئتين الإقليمية والدولية من ديناميات مسوغة لكي تحقق تركيا انسجاما لمكانتها فيهما، وفي ظل حاجة تلك البيئتين إلى عنصر استقرار، أثبتت تركيا وعبر رؤى حزب العدالة والتنمية، أنها قادرة على القيام بما يتطلبه ذلك الوصف من مهمات، أداء ووظيفة.[3]

وعليه فإن رؤى وأفكار حزب العدالة والتنمية، وإن قامت على أساس خيار الحسم للهوية التركية داخلياً وخارجياً ، إلا أنها ما لبثت أن شكلت معيارية قياسية (مبدئية) استهدت بها قيادات ذلك الحزب في تبنيها لنهج استراتيجي يعين تركيا على حفر مكانتها في أخاديد المشكلات وتضاريس الصراعات التي تعّج بها البيئتين الإقليمية والدولية.[4] لذا لا غرابة أن يوجه قادة حزب العدالة والتنمية خططهم وفعالياتهم نحو هدف محدد حيث الارتفاع بمكانة تركيا العالمية، وتفادي انشغال أجندة السياسة الخارجية التركية بمشكلات مصطنعة، وبوابة ذلك الارتفاع هو أن تحتل تركيا مكانتها ضمن مشروع الأمن والدفاع الأوروبي بالتساوق مع التزاماتها في حلف الناتو.[5] ونال هذا النهج دعما شعبيا متزايدا داخل تركيا فضلا

([1]) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص62-64.

([2]) محمد نور الدين، السياسة الخارجية، أسس ومرتكزات، في محمد عبد العاطي، (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص144.

([3]) يشير حزب العدالة والتنمية إلى تلك الرؤية في برنامجه السياسي المحدث عام 2009.

([4])Kemal Kirisci، Between Europe and the Middle East: The Transformation of Turkish Policy، meria، No.4، 2004، p.p.43-46.

([5]) جاءت تلك الرؤية كتدبير استباقي لما تحمله تركيا من هواجس إقصائها أوروبيا. عن أصل هذه الرؤية ينظر: فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمودي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص29. وعن تداعياتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ينظر:

Omar Gosksel ISYAR، An Analysis of Turkish- American relations from 1945-2004، Turkish Journal of International relations، No.3، 2005، p.p.37-39.

عن شعبية حزب العدالة والتنمية كثير من أسباب ديمومة حكمه كما أشارت إلى ذلك استطلاعات الرأي العام على الرغم من تضاءل اهتمام الأتراك باكتساب العضوية في الاتحاد الأوربي.[1]

وإذ تشير الوقائع اللاحقة عام 2002م، إلى واقعية ما أختطه حزب العدالة والتنمية من نهج وصلادة المواقف التركية حيال أحداث جمة شهدتها ساحات الانفتاح الإقليمية، مثل الموقف من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م،[2] والموقف من السياسات (الإسرائيلية) حيال الفلسطينيين واللبنانيين معا (2006-2009)م،[3] فضلا عن الموقف من العلاقات التركية الأوربية، والتركية – الأمريكية، فإن حذر الحزب (اعتداله وبراغماتيته) ومن خلفه الحكومة في إدارة (تاريخية) الدور التركي إقليميا ودوليا، كانت سببا في الانتقال بتركيا إلى الدولة – القطب إقليميا في ظل تقبل الداخل التركي لحزب محافظ يعطي الشعب حرية ممارسة عقيدته الدينية من دون المساس بالمبادئ الكمالية.[4] وهكذا كانت (المرونة الجامعة) أطروحة تتجاوز عناصر ومفردات البيئة السياسية التركية إلى فهم وإدراك صانع القرار الاستراتيجي التركي لما ينبغي لتركيا القيام به أو ما ينبغي أن تكون عليه.

وقد عدت تلك الأسس بتعدد ما أفصحت عنه من رؤى، مرتكزات ما ينبغي لتركيا ممارسته في الشرق الأوسط، مأخوذة بمعادلات السلام وما يعتريها من أزمات دولية داخلية وخارجية، وفي ذهن تركيا الحد من تصاعد التحدي الكردي،[5] وكذلك مأخوذة بسياسات التوازن الإقليمية ولاسيما بعد خروج العراق أثر احتلاله أمريكيا وتصاعد حدة التمدد/الإيراني وتدخلاته، على ضوء برنامجها النووي، في تشكيل تلك السياسات وفرض نفوذها على المنطقة،[6] مثلما عدت إطارا شاملا لما ترغب تركيا به حيث توظيف ما تملكه من عوامل قوة/ وسائل صلبة وناعمة لتواجه بها ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحديات

([1]) التقرير الوطني، الرأي العام في الاتحاد الأوربي، تركيا والمفوضية الأوروبية، 2008، ص2.

([2]) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مصدر سبق ذكره، ص81.

([3]) طارق عبد الجليل، دبلوماسية أردوغان، تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، مؤسسة الأهرام، 2011، ص114.

([4]) عبد الحميد الغزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص8 ومابعدها.

([5]) حسن علابي، التطورات العسكرية – الاستراتيجية في المنطقة وتأثيرها في العلاقات الإيرانية – التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 153، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013، ص25-27.

([6]) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص142.

وتهديدات وأزمات وقضايا مستعصية على الحل، فضلا عن فراغ القوة المستحكم فيها في ضوء التنافس الأمريكي – الروسي فيها بعد ثورات (الربيع العربي).[1]

بيد أن توجه حزب العدالة والتنمية نحو الشرق الأوسط، تعرّض لقيود تعويق كثيرة لامست التراكم التاريخي للأداء الاستراتيجي التركي بالمجمل. صحيح أن واقع الشرق الأوسط بما أكتظ به من أحداث وأزمات، وفّر لتركيا استثمارا لإمكاناتها الداخلية بذكاء طمعا في فرض ذاتها فيه، وتوظيفا لما تدره تلك الأحداث والأزمات من فرص واعدة لها بما تتجاوز حدود المنطقة، لتعرض نفسها كطرف تصريف لسياسات القوى الدولية، إلا أن دورها الإقليمي في الشرق الأوسط لم يزل بحاجة إلى استراتيجية طويلة النفس ومساند دفع وتأييد بل واقتناع به. وهذا ما جهدت قيادات حزب العدالة والتنمية زرعه في مدركات القوى الدولية على اختلاف مطامحها وتوجهها، إلا أن القوة التركية الكامنة/المختزنة وإدارة اعتبارات المصالح القومية التركية، ظلتا رهن جدليات البحث التركي عما هو خارج حدود الشرق الأوسط أو خارج قضاياه المستعرة.[2]

وهذا ما لمسته تلك القيادات واقعيا. إذ بحلول عام 2011، أصبح العمق الاستراتيجي التركي ساحة صراع دامية، فشلت عبرها تركيا من تصفير مشكلاتها على الجانبين الآسيوي – الأوربي، مما عوّق من قدرتها على الفعل المؤثر بعد أن تداخلت لديها تقديرات مصالحها الخاصة مع الاتجاهات التاريخية الطويلة الأمد التي تستلزم تقديرا عقلانيا في حسم نتائجها.[3] وهذا ما حصل مع ثورات الربيع العربي، في سوريا وليبيا، ثم مع حادثة إسقاط الطائرة الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015م والتي فكرت تركيا حيالها بضمير الأنا العليا مما أدى إلى خسارتها عسكريا واستراتيجيا أمام روسيا الاتحادية لم تعوضها إلا عبر الاعتذار، فضلا عن استعجالها حصاد اتجاهاتها التاريخية من دون تقدير عقلاني من جانبها عندما انخرطت في سياسات الولايات المتحدة والناتو لتخسر استقلالية سياساتها الخارجية،[4] ثم

([1]) محمود علي الداود، التوجهات الإقليمية التركية نحو بلدان الجوار العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص 43-45.

([2]) محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟، حزب العدالة والتنمية في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 287، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص6.

([3]) مصطفي اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية، مجلة شرق نامة، العدد 7، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، 2010 ، ص 15 وما بعدها.

([4]) لم يكن هذا الاستعجال واضحا لغاية حلول الربيع العربي. إذ بعد ذلك شعرت تركيا بحرج تأخرها عن ملاحقة متغيرات الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في الأزمة السورية منذ بدايتها. للمزيد ينظر:

تذهب بعيدا بتلك الاتجاهات تاليا لتحقق تماسا مضادا مع الطرفين في الأزمة السورية في عامي 2017-2018م.

وترد بعض الدراسات سر ذلك الى عاملين :

الأول: ما واجهته النخب العلمانية التركية، وبسبب ظروف شتى، من أوضاع غاية في التعقيد، داخليا وخارجيا، بدا من الصعب عليها تحقيق ما خططت له سواء في التنمية الاقتصادية أو في تحقيق مكانة دولية متقدمة في سلم الهرمية الدولية، والأهم فشلها في تكوين ثقافة قومية تركية مستقلة عن المرجعية الإسلامية.[1]

الثاني: ما ألحت به الظروف الجديدة من حتمية الإقرار بأن المصلحة القومية وهي محور الارتكاز أو القوة الرئيسة المحركة للاستراتيجية التركية الشاملة والمصرّفة لما تضمه من ديناميات سياسية وغير سياسية، تبقى مربوطة على القرارات القومية العاكسة للقابليات المجتمعية التي تقبض عليها الدولة التركية. [2] وهذا الإقرار وجد له صدى كبيرا لدى قيادات حزب العدالة والتنمية، التي بدت معنية إلى حد الهوس بكيفية (استفزاز) القابلية التركية سبيلا لبناء الأنموذج التركي الجديد، الذي أخذت عناصره تتكتل مربوطة على المقبولية الدولية لا الداخلية فحسب، مادام المخرج المأمول هو المكانة، حتى لو أستدعى ذلك إعادة النظر بالتحالفات القائمة أو بتأسيس شراكات تقرب من قطاف المكاسب الاستراتيجية، طالما بدا تعدد الأدوار غير المتناقضة أمرا يزيد من المكانة الاستراتيجية لتركيا تتجاوز صفة الاحترام إلى صفة إدامة التفوق.[3] وهذا ما حصل لتركيا وأدوارها المتعددة في الشرق الأوسط.

لقد أرست طبيعة التزاوج بين حركة الإحياء القومية التي تمارسها دول الجوار الجغرافي في الشرق الأوسط، وبين طموحاتها في الزعامة الإقليمية، مقدمات تفعيل لعناصر التكوين التي تنال من التوازن

Bureu Gultekin Punsmann، Thinking about the Caucasus as a land Bridge between Turkey and Russia، TEPAV policy Not: TEPAV،Ankara، 2012، pp.3-5.

([1]) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مؤذن أسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011، ص18.

([2]) إسماعيل صبري مقلد، مبادئ العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص22.

([3]) عن صفات المكانة وديناميكية الانتقال بها، ينظر: ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، عمان، 2009، ص213.

الاستراتيجي.[1] فعلى الرغم مما عدّه بعض الباحثين من أن الإحياء القومي سواء كان تركيا أو إيرانيا، يمثل مادة تسويق لسياسة دولة ما في محيطها الخارجي، كجزء من حقها في استخدام ما اصطلح عليه بـ(القوة الناعمة) الذي يمكن أن يكون عنصر التقاء وتجاوز لزمن القطيعة والخلاف الحضاري والتاريخي والأيديولوجي بين شعوب المنطقة خاصة وكلا البلدين تحفهما مرجعية واحدة هي الإسلام،[2] تلك المرجعية التي نال التماسها حضاريا تشويها كبيرا بفعل ما أسسه الإرهاب من آثام بعيدة عنها ، وأيقظت باستدعائها تاريخيا الخلافات المذهبية والطائفية التي ما لبثت أن غطت بتجلياتها مظاهر التبادل السلوكي الاستراتيجية بين دول الشرق الأوسط وشعوبها،[3] بدت تلك الحركة تظهر تمييزتها الواضحة، فكل طرف إقليمي أخذ بها معبرا استراتيجيا، لا تنمويا لقواه ولقوى شعوب الشرق الأوسط، كما وبدت تلك الحركة عنصر تنافس واختراق من دون (وصل) سلوكي/ إجرائي لمواجهة ما يمر به الشرق الأوسط من تحديات،[4] على الرغم مما جهدت به الأوساط الناطقة بتلك الحركة نفسها لإعلان عزمها على تحقيق نوع من التشابك الحضاري الذي يؤسس الشراكة في الوجود وتحمل كلف تحدياته المزمنة.[5]

سادساً : تركيا والشرق الاوسط ... العمق المكلف .

لاجدال في ان فكرة العمق الاستراتيجي مثلت تأصيلاً لما انحدر منه قادة حزب العدالة والتنمية ، ومايؤمنون به من تلاقح تأثيري بين ابعاد الوجود والاداء الاقتصادية – الاجتماعية ، نظراً لاهمية ذلك التلاقح في صياغة وتشكيل التوازنات الداخلية التركية من القاعدة الى القمة بطريقة تراكمية ، مدللين بذلك على تقبّل الاتراك وحتى بعض العلمانيين منهم لتلك الأفكار، وأن طغى على السطح البعد

([1]) غريغوري غوس، ملوك لجميع الفصول، كيف اجتازت النظم الملكية في الشرق الاوسط عاصفة الربيع العربي، دراسة تحليلية صادر عن مركز بروكنجز، الدوحة، 2013، ص18.

([2]) هذا ما أكده أوغلو. للمزيد ينظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص . إلا أن البعض رأى خلاف ذلك، خاصة عندما طرحت فكرته في التطبيق، لتغدو سياسة هادفة لإعادة إنتاج الإرث العثماني بلبوس قومي. للمزيد ينظر:

Milos Indic، Neo-Ottomonism adoctrine or foreign policy practice، WB50، No.18، 2010، p.p.102-103.

([3]) أوراد محمد مالك كمونة، السياسة الخارجية التركية تجاه إيران (2007-2016) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2017، ص38-42.

([4]) Paul Salem، Building Cooperation in the Eastern Middle East، Carnegic papers، No.24، Carnegie Endowment for international peace، 2010، p.p.19-22.

([5]) عن ذلك الإعلان ودعاة التشابك الحضاري، تركيا، ينظر:

Nicholos Anforth، Ideology and Pragmatism in Turkish foreign policy: from Ataturk to the AKP، Turkish policy Quarterly، No.3، 2008، p.p.89-92.

السياسي/ الأيديولوجي، فإنهم بذات الوقت رأوا فيها إنموذجا استراتيجيا يستدعي البعد التاريخي في الافصاح عن ما يضمه من مفاعيل. [1] وقد نجح قادة ذلك الحزب في تفعيل ذلك الاستدعاء باستعمال القوة (الناعمة)، الأمر الذي أختصر جاذبية الأنموذج التركي فيه على الرغم من حساسية النطق بفكرته داخليا وخارجيا حيث (العثمانية الجديدة/ العثمنة). [2]

وهكذا نجحت تركيا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية المزاوجة بين التوازن التراكمي الداخلي والتطلع الخارجي إقليميا ولاسيما في الشرق الأوسط، حتى قفزت تركيا بسياستها الخارجية القائمة على ما ضمته فكرة العمق الاستراتيجي من معطيات/تدابير (تصفير المشكلات) على التناقضات التي يضمها ميزان القوى الاستراتيجي نحو الشرق الأوسط، ليحتل توجهها حياله مركز دائرة اهتمامها الإقليمي بعد تعثر مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي بسبب خشية أوربا من الهوية التركية الإسلامية. [3]

وإذ عدت فكرة (العمق الاستراتيجي) مرجعية جيو- استراتيجية لتحويل العناصر الإيجابية في نظرة تركيا للشرق الأوسط، أو مرجعية لتنظيم (النشاط الزائد) لها خارجيا، فإنها عدت أيضا مرجعية إنجاز لصالحها داخل الإقليم وخارجه.[4] وما أن تسنم (أوغلو) مقاليد إدارة وزارة الخارجية حتى بدا مراهنا على عملية التحويل تلك وتأطيرها بأطر مؤسسية عبرت عنها اتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع العراق وسوريا ودول الخليج العربية فضلا عن إيران، رغبة من تركيا في بناء منتدى عربي – تركي لتسهيل عملية الاتصال والتواصل كخطوة مقصودة لضبط دينامية التفاعل في الشرق الأوسط، بما يخلصها من العوائق التاريخية والنفسية وهواجس الحسابات المتقاطعة التي عانت منها تركيا كثيرا في العقود الأخيرة من القرن المنصرم. [5]

وإذ أحست حكومات حزب العدالة والتنمية بحراجة الأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ولاسيما بعد موجة (الربيع العربي) المتزامنة مع فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتعثر الجهود

([1]) مصطفى اللباد، السياسات الاقليمية لحزب العدالة والتنمية، خلفيات ايديولوجية أم مصالح وطنية، مجلة شرق ناقة، العدد7، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، ص12.

([2]) عن دور الرئيس أردوغان في ذلك وخطاباته، ينظر: عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص166-167 . وكذلك: مهند عبد الكاظم، نتائج التغيير على مستقبل العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، تركيا إنموذجا، مركز الدراسات الدولية، بغداد،2013 ، ص11.

([3]) سنان أولغن، تركيا في الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: بول سالم، مركز كارينغي، بيروت، 2012، ص2-5.

([4]) Nicholos Anforth، op.cit.، p.102.

([5]) Dariush Zahedi & Gakhan Bacik، Kemalism is dead، Long live Kemalism، How the AKP become Ataturk's last defender، foreign affairs، No.4، 2010، p.p.61-63.

التركية الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي بدت قواها متخوفة تارة من تركيا الإسلامية ومن حوافها المشتركة مع الشرق الأوسط المليء بالنزاعات والأزمات، وإحساس تركيا بكلفة تمددها في الشرق الأوسط الذي بدا أكثر انفتاحا لتقبل أدوار قوى دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كروسيا والصين كما أفصحت عن ذلك الأزمة السورية فضلا عن تمدد ظاهرة الإرهاب، [1] أخذت تلك الحكومات، تنظر لمصالح تركيا الاستراتيجية بعين (القيّم) على إدارة التغيير الذي يلف الشرق الأوسط، وأن الانفتاح نحوه وإن سوغ بقناعة استراتيجية مفادها إن الأمن القومي التركي مرتبط بما يؤسسه ذلك التغيير من معطيات، يحتاج منها البحث عن منافذ تعزيز لدورها فيه، تقاربا وتعاونا ووساطة كما هو الحال مع دورها في التوصل إلى حل لأزمة البرنامج النووي الإيراني، أو مواقف متشددة حيال (إسرائيل)، مستخدمة في ذلك وسائل متعددة صبت جميعا في ثبات منهج السياسة الخارجية المستقل، [2] فإنه زودها بفرص كثيرة لمعاودة إطلالتها في الشرق الأوسط على الرغم مما تتعرض له تركيا من **صعاب داخلية** ومنها السياسية خصوصا بعد تفاقم حدة المعارضة السياسة حزب العدالة والتنمية من العسكر والتنظيمات الإسلامية الأخرى مثل تنظيم (فتح الله غولن) الذي عدّه (أردوغان)، المنظر الرئيس لحركة الانقلاب في تموز/يوليو عام 2017م، التي جاءت بعد عزم (أردوغان) للانتقال بالنظام السياسي التركي إلى نمط النظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني. [3] ، **وصعاب خارجية** ايضا ، إذ اشرت الاحداث اللاحقة للربيع العربي بداية التحرر من الاستبداد ، أشرت بداية حقيقية لتوتر العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط، ولاسيما الخليجية منها، لتجعل من توجهها العام نحو الشرق الأوسط ملئ بالفجوات الإدراكية والعملياتية.[4] ففي الوقت الذي رأت به الدول الخليجية تأطير ما حدث بصيغ إصلاح جذري، كانت تركيا ميالة للتغيير الجذري والسريع تحقيقا لطموحاتها الإقليمية.[5]

([1]) نافع بشير، السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

www.Aljazeera.com

([2]) قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية – الإيرانية بعد عام 2003: بين التعاون والاختلاف، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 9، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص269-270.

([3]) نغم نذير شكر، سياسات حزب العدالة والتنمية، وانعكاساها على دور تركيا الاقليمي بعد عام 2015، مجلة قضايا سياسية، العدد 51، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص237.

([4]) محمد السعيد ادريس، اتجاهات معاكسة، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص80.

([5]) سعد عبيد السعيدي، العرب والعثمنة الجديدة، كراسات استراتيجية، العدد 13، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص23-24.

وهذه الرؤية التي حيدت لحد ما المؤسسة العسكرية وسحبت منها صفة (القوامة) على الدولة والشعب التركيين طالما بدا حزب العدالة والتنمية شريكا لها بوظيفتها حيث (حراسة وحماية الدولة والمجتمع) كما جاء في دستور عام 1982م. من دون أن يعني ذلك تسليم المؤسسة العسكرية بذلك كما حصل مع تحدي منظمة (أرجنكون) ومنظمة (المطرقة)، أو الادعاء العام، أو حتى رئاسة أركان الجيش ثم منظمة (فتح الله غولن) عام 2016.[1] إلا أن نجاح حزب العدالة والتنمية في تعزيز الحريات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والانفتاح على القوميات والأقليات في البلاد، والاحتكام للشعب عبر الاستفتاء (2007 و 2010) م حول تقييم الحدود الدستورية والتشريعية لوجود ومكانة المؤسسة العسكرية، وضمان دورها الاحترافي بعيدا عن شواغل السياسة، وتفعيل دورها في الحفاظ على الأمن القومي التركي عن طريق الارتفاع بإمكانياتها الأدائية، تجهيزا وتسليحا وتصنيعا،[2] قد جمد نوعا ما من نشاط تلك المؤسسة، ليبتلي الحزب المذكور بتحدي أخر من بعض التيارات الإسلامية ولاسيما ما اصطلح عليه رسميا بـ(حركة الخدمة) التابعة لـ(فتح الله غولن) أو ما سمي بـ(التنظيم الموازي).[3]

ومع حراجة المهمة، تبعا لأرث المؤسسة العسكرية التركية وتدخلاتها في الشأن السياسي،[4] إلا أن حزب العدالة والتنمية أخذ على عاتقه الذهاب بعيدا بتطوير إمكانيات تلك المؤسسة، وجعل ذلك التطوير إنموذجا لرؤيته في تحديث مفاصل القوة الشاملة التركية، سواء بتحديد السياسات الدفاعية الرسمية التي يعلوها مبدأ (أتاتورك) "سلم في الداخل، سلم في الخارج" أو في تعزيز إنفاقها العسكري الذي وصل عام 2010م بحدود (26.3) مليار دولار، وفي ظن قيادات ذلك الحزب أن النموذج الديمقراطي بقدر ما يحتاج إلى قوة تحميه، يحتاج إلى خضوع تلك المؤسسات لمتطلباته.[5]

([1]) ياوز آجاز، الخطوة الاخيرة نحو الدولة المخابراتية في تركيا، الانقلاب في تركيا! من قام به؟! ولصالح من؟!، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2016، ص47-52.

([2]) الجيش التركي ينأى بنفسه بعيدا عن الجدل السياسي، موقع اخبار العالم التركي، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.akhbaralaalam.net/?atype=haber&Article 1D=68403>.

([3]) التنظيم السري لجماعة عبدالله غولن، مذكرات حنفي أوجي (مدير الامن التركي السابق)، ترجمة: محمد زاهد جول، دار ابن حزم، بيروت، 2016، ص35-51.

([4]) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية – العراق، 2011، ص37.

([5]) بيرلو سام وفريمان وآخرون، الإنفاق العسكري والتسلح 2010، في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، ص108.

وهكذا طرحت تركيا ذاتها أمام الجميع كعنصر استقرار وبناء للسلم. تلك المهمة تحتاج بنظر حزب العدالة والتنمية إلى تبني سياسات دفاعية تجعل المؤسسة العسكرية جزء من السياسة الأمنية العليا لا قيّمة عليها، ولاسيما في ظل استمرار أزمتها مع اليونان وقبرص وأرمينيا فضلا عن الأكراد الذين باتوا يمثلون بنشاطاتهم جزء من منظومة التهديد الإقليمية تعدت بآثارها الأمن القومي التركي، وأي تخاذل في هذه الرؤية ستعود تركيا إلى دولة طرفية هامشية غير قادرة على حمل أثقال وجودها الواحد. [1]

ذلك التحدي الذي سرعان ما تحول إلى صراع سياسي هز أركان الدولة التركية عام 2014م بعد أن نحى الطرفان إلى أسلوب شيطنة الآخر واتهامه بالخيانة والعمالة متناسين الظروف الحرجة والاستثنائية التي تمر بها تركيا.[2] ذلك الصراع الذي أعاد إلى الأذهان قدرة الدولة التركية في السيطرة على الدين وتطويعه، على الرغم من إقرار حزب العدالة والتنمية بأن الدين أهم المؤسسات الإنسانية وهو خصيصة من خصائص الدولة على حد وصف (أردوغان)، وأن العلمانية شرطا للديمقراطية وضمانا لحرية الدين. وهذا ما جعل قياداته تصر على التفريق بين مفردة المسلم التي عدها عنوانا لهوية دينية، وبين مفردة (الإسلامي) التي تعني استحقاقات سياسية وإجراءات اجتماعية.[3]

الخاتمة .

في معرض تحليله للقيود المقترحة التي يمكن ان تنال من حركة الدولة خارجياً لاسيما تلك التي تمر بمراحل انتقالية متعددة ، يرى (توماس ريس) في كتابه (الحكم من دون الدولة) [4] ، ان الدولة تكون مقيدة الحركة ، طالما تبقى محرومة من حكم / حكومة معبر / معبرة عن ذاتها بانماط مؤسسية من التنسيق المجتمعي الهادفة لانتاج اهداف استراتيجية بعيدة المدى ، يوفر الاداء نحوها توزيعاً موصوفاً للارادة على اولويات وابعاد سياستها الخارجية بما يضمن فعاليتها وعدم حصرها في بنية او وجهة واحدة. وكاننا به يلخص بالتهام محنة تركيا / الجمهورية التي اسبغ على حركتها بعض الباحثين ، الحائرة ،

([1]) أسا لندكرين السياسة التركية تجاه اقليم كردستان العراق، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، 2013، ص29. وكذلك: خلف الله الزبير، تركيا من العمق الاستراتيجي الى العمق الحضاري، شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:
http://www.turkpress.co/node/5992.

([2]) احمد ت. كورو، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة الامريكية– فرنسا–تركيا، مصدر سبق ذكره، ص252–253.

([3]) رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (2002–2014)، مجلة المستقبل العربي ، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص81–83.

[4] T.Risse ، ed ، Governance With Out a State ? Columbia ، 2011 ، pp.33–36 .

لتنقل تلك الاوصاف لتركيا / الدولة التي وجد بها البعض دولة طرفية ، هامشية لاتقوى على ادارة مشاغلها دون الغرب. وظلت تركيا ، كما في الاوصاف اعلاه ، تنازع ذاتها ، معتصمة بالغرب .. متحسسة للغاية من الشرق الاوسط ، رغم الحاجة المتبادلة بينها وبين دولها في ادارة قضايا وازمات كثيرة ، مثل الصراع العربي – (الاسرائيلي) ، القضية القبرصية ، القضية الكردية ، قضية المياه ... الخ .

ومع تدفق المتغيرات الدولية التي تشهدها النظام الدولي والشرق الاوسط كذلك ، ادركت تركيا / الدولة ضرورة التحقق من رصانة / اهمية مكانتها الاستراتيجية وهي في لجّة البحث عن دورها العالمي المفترض ، لتجد في حرب الخليج 1991 ونتائجها ، مايعينها على توليد / انشاء مقتربات خاصة لها ، هذه المرة ، في قيادة التغييرات الوافدة على الشرق الاوسط على وفق مصالحها واعادة قراءة مكانتها الاستراتيجية ، لتؤسس نموذجا لما اسماء (يسلي ميتشل) ب (النمط الدوري من القيادة) [1] . إذ اعتمدت تركيا على ثلاثية اداء وتحكّم قوامها (تكامل القدرات والانتقال للتوازن ، شغر مكانة حامل الميزان) ، ولم تجد الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1991 غير الشرق الاوسط ، ساحة لذلك ، لاسيما حكومة حزب العدالة والتنمية ، الذي وجد قادته ان الشرق الاوسط يمثل نموذجاً حداثياً لتركيا في قيادة التغيير لا لتلقي نتائجه ، ولتغدو في ذات المرتبة امام الغرب والشرق فيه (الشرق الاوسط) وفي التعاطي مع قضاياه . هاجرة بذلك حيرتها ومكانتها الهامشية . وهكذا بدت قيود ارثها الماضي متوارية امام حرية الحركة التي انتجتها المتغييرات الدولية ، التي استثمرتها تركيا لتتجاوز عبرها ندرة خياراتها حيال الشرق الاوسط ، مثلما حصل مع مواقفها وادوارها مع التغييرات التي شهدها الاقليم ابان (الربيع العربي) وهذا ماسنناقشه لاحقاً في دراسة اخرى مفصلة ان شاء الله .

[1] نقلا عن : حسين عبد الحميد احمد رشوان ، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ط1 ، دار المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 1988 ، ص51 .